إلى معالي الشيخ الأستاذ الدكتور
صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله

هذه قراءةٌ في كلماتٍ مباركةٍ لمعاليكم حول سلامة الصدر ، قصدتُ بها بسط المعنى، وربطه بأصول أهل السنة والجماعة، رجاءَ أن تحظى بنظركم الكريم، فما كان فيها من صواب فمن الله، وما كان من خلل فمني، والنصح منكم مغنم.
ومعاليكم وفقكم الله من أهل السابقة في العلم والدعوة، ومن الامتداد المبارك لأثر دعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، التي جدد الله بها معالم التوحيد والسنة في هذه البلاد، ولا يزال خيرها متصلًا، وبركتها ممتدة في علمائها ودعاتها.

أسأل الله أن يبارك في علمكم وعملكم، وأن يزيدكم توفيقًا وسدادًا، وأن ينفع بكم الإسلام والمسلمين، وأن يجعل ما تقدمونه في موازين حسناتكم.

ـــــــــ--

الحمد لله رب العالمين، نحمده سبحانه على ما هدى ووفق، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة عبدٍ يرجو بها النجاة يوم الدين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، المبعوث بالهدى ودين الحق، الهادي إلى الصراط المستقيم، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن من الأبواب العظيمة التي زلت فيها أقدام، واضطربت فيها أفهام، باب ما يكون في الباطن من صلاحٍ وفساد، وما يترتب على ذلك من آثارٍ في الأقوال والأعمال والأحوال، فإن الشريعة المطهرة لم تجعل أمر الظاهر منفكًّا عن أمر الباطن، ولا فصلت بين صلاح الجوارح وصلاح القلوب، بل ردت الأمر كله إلى الأصل الذي عليه مدار النجاة والهلاك، وهو قلب العبد الذي إذا صلح صلح له سائر أمره، وإذا فسد فسد عليه ظاهره وباطنه، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب)).

ومن هنا كان الكلام في "سلامة الصدر" كلامًا في شعبةٍ ظاهرةٍ من شعب صلاح الباطن، لا في أمرٍ منفصلٍ عن أصل الإيمان، ولا في وصفٍ عارضٍ لا تعلق له بجملة الديانة. فإن الله سبحانه قد أثنى على أهل الإيمان بنزع الغل من صدورهم، فقال جل وعلا: {ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانًا على سرر متقابلين}، وأمر من جاء بعد السابقين الأولين أن يقولوا: {ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلًّا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم}. فدل ذلك على أن خلو الباطن من الغل والدغل والحسد والإحن من أجلّ خصال أهل السنة والإيمان، وأن فساد هذا الباب من دلائل ضعف الإيمان، ومرض القلب، واختلال العدل.

والكلمة المنقولة عن معالي الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله كلمة وجيزة في لفظها، كبيرة في معناها، اشتملت على أصلين شريفين: أحدهما التنبيه على عظيم أثر سلامة الصدر في صلاح العبد ونفعه، والثاني ربط ذلك بباب الكرامة والإكرام الرباني على وجهٍ يفتقر إلى تحريرٍ وبسط، حتى يحمل على محمله الصحيح، ويُرد إلى أصول أهل السنة والجماعة، لئلا يتوهم متوهم معنى فاسدًا، أو يدخل من هذا الباب إلى تمييع الشرع، أو تعليق الأحكام بمجرد الانطباعات والأذواق.

فأما الأصل الأول، وهو أصل سلامة الصدر، فلا ريب أنه من أجلّ أعمال القلوب، وهو داخل في حقيقة النصيحة للمسلمين، وإرادة الخير لهم، والبعد عن التشفي والانتقام للنفس، والتجرد من ظلمات الحسد والضغائن. وليس المراد بسلامة الصدر أن يخلو العبد من التمييز بين الحق والباطل، أو بين السني والمبتدع، أو بين المطيع والعاصي، أو أن يسقط من قلبه بغض ما أبغضه الله ورسوله، فإن هذا قلبٌ لا سلامة فيه، وإنما المراد أن يكون قلبه سليمًا من إرادة الشر للخلق على جهة الهوى والانتقام، وأن يكون حبه لله وبغضه لله، وحكمه لله، ونصحه لله، لا تحمله الخصومة على الظلم، ولا يدخله الهوى في مجاوزة الحد.

ولهذا كان أهل السنة أعدل الطوائف في هذا الباب، يحبون العبد لما معه من الإيمان والسنة والطاعة، ويبغضون ما فيه من المعصية والبدعة والمخالفة، فيجتمع في الشخص الواحد من موجبات الموالاة والمعاداة، والحمد والذم، بقدر ما اجتمع فيه من أسباب ذلك، وهذا هو الذي عناه أهل العلم بقولهم: "الحب يتبعض والبغض يتبعض".
فليس من سلامة الصدر أن تمحو الفروق التي فرقها الله ورسوله، ولا أن تسوي بين أهل الاستقامة وأهل الانحراف، ولا أن تجعل الرحمة ستارًا لتعطيل الأحكام، بل من سلامة الصدر أن تقيم الميزان بالقسط، وأن تعطي كل ذي حق حقه، وأن يكون ما في قلبك من بغضٍ للباطل عدلًا لا بغي فيه، وما في قلبك من محبةٍ للحق حقًّا لا مداهنة معه.

وإذا تقرر هذا، علم أن سلامة الصدر فرع عن سلامة القلب، وثمرة من ثمراته، ومظهر من مظاهر ما قام به القلب من الإيمان والعدل والنصح. ولهذا فإن التعبير بـ "سلامة الصدر" وإن كان صحيحًا في لسان العرب وفي خطاب الشرع، فإن أصل ذلك كله راجع إلى القلب؛ إذ القلب هو الملك، وهو محل العلم والإرادة والمحبة والخوف والرجاء والإنابة، وما الصدر إلا الوعاء الذي يظهر فيه من الانشراح والضيق، والغل والحرج، والسعة والطمأنينة، ما يكون أثرًا لما استقر في القلب.
وقد جمع الله بين الأمرين في كتابه، فقال: {ولكن تعمى القلوب التي في الصدور}، وقال: {أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه}. فسلامة الصدر إذا أطلقت في خطاب العلماء والأئمة، فالمراد بها في الحقيقة سلامة باطن العبد من الأدواء التي تفسد عليه قصده وعدله ونظره في الخلق.

وأما ما أشار إليه معاليه من جهة ربط ذلك بباب الكرامات، فهذا باب ينبغي أن يُتكلم فيه بعلم وعدل، فإن أهل السنة والجماعة يثبتون كرامات الأولياء، كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "العقيدة الواسطية"، ويؤمنون بما يجريه الله على أيدي أوليائه من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات. لكن هذا الباب، مع ثبوته، ليس بابًا سائغًا لكل أحد أن يتوسع فيه بالألفاظ المجملة، ولا أن يجعل كل أمرٍ حسنٍ يجري على العبد مسمىً مخصوصًا من الكرامة على جهة الاصطلاح.

وذلك أن ما يناله المؤمن من قبولٍ في قلوب الخلق، ومن تأثيرٍ في النفوس، ومن بركةٍ في القول، قد يكون من فضل الله عليه، ومن آثار إيمانه وإخلاصه وصدقه ونصحه، وقد يكون داخلًا في عموم ما يكرم الله به أولياءه، لكن لا ينبغي أن يجعل هذا هو الميزان الذي توزن به حقائق الرجال، ولا أن يقال أن كل من حصل له قبول فهو صاحب كرامة، أو كل من أثر في الناس فهو على الحق. فإن القبول قد يكون إكرامًا، وقد يكون استدراجًا، والتأثير قد يكون نورًا من آثار النبوة والعلم، وقد يكون فتنةً يبتلى بها الخلق، وإنما الميزان الذي لا يزيغ هو موافقة الكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة.

ومن أحسن ما يحرر به هذا الباب أن يقال: إن سلامة الصدر خلقٌ إيماني شرعي، أمر الله بموجبه، وأثنى على أهله، وجعله من دلائل كمال الإيمان، وأن ما يترتب عليه من زيادة النفع والقبول والتأثير هو من فضل الله القدري الذي يخلقه سبحانه متى شاء ولمن شاء. فالأول داخل في الأمر الديني الشرعي الذي يتعبد العبد لله به، والثاني داخل في الأمر الكوني القدري الذي لا يملكه العبد، وإنما يسأل الله أسبابه، ويرجو فضله، ويعلم أن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء.

وهذا هو الذي يرفع الإشكال في هذا الباب، ويدفع ما قد يقع فيه بعض الناس من الخلط بين الشرع والقدر. فإن كثيرًا من الأمور يجتمع فيها الأمران، فيكون العبد مأمورًا شرعًا بتحصيل السبب، ويكون حصول الأثر موقوفًا على القدر.
فالإخلاص، والصدق، والنصح، والعدل، وسلامة الصدر، والتواضع، وحسن القصد، كلها مأمور بها شرعًا، فإذا أكرم الله العبد بسببها بقبولٍ في الأرض، أو تأثيرٍ في النفوس، أو بركةٍ في دعوته وتعليمه، فهذا فضل من الله قدري، جاء على وفق حكمة الله، لا على سبيل الوجوب للعبد على ربه، ولا على أن كل من فعل السبب لزم أن يعطى الأثر بعينه.

ولهذا كان أهل السنة أبصر الناس بهذا الجمع، لا يجعلون القدر حجةً على ترك الشرع، ولا يجعلون الشرع نافياً لسلطان القدر، بل يعلمون أن الله خالق الأسباب والمسببات، وأنه سبحانه أمر العبد ونهاه، وابتلاه وكلفه، وعرّفه سبيل الرشد والغي، ثم جعل ما يكون بعد ذلك جارياً على مشيئته العامة، وحكمته البالغة، وعدله الذي لا يظلم به أحدًا.
فمن رزق سلامة الصدر، ثم رزق معها إصابة الحق والعدل في الحكم على الناس، ثم جعل الله له قبولًا في القلوب، فهذه نعم متراكبة، ومنن متتابعة، بعضها من باب التعبد الشرعي، وبعضها من باب الإفضال القدري، ولا تنافي بينهما إلا عند من ضاقت عبارته أو اختلط عليه الباب.

ثم إن من أعظم ما يجب التنبيه عليه أن سلامة الصدر ليست طريقًا إلى ترك أحكام الشرع عند قيام موجبها، بل العبد قد يكون سليم الصدر وهو شديدٌ في الحق، قائمٌ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رادٌّ على المخالف، هاجرٌ لأهل البدع إذا اقتضى الشرع هجرهم، مقيمٌ للحدود إذا كان من أهل الولاية والقدرة، مجاهدٌ في سبيل الله إذا قام موجب الجهاد. ولم يكن أصفى الناس صدرًا وأعظمهم رحمةً ونصحًا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك كان أبعد الخلق عن المداهنة، وأقومهم بالعدل، وأشدهم على من استحق الشدة. فتبين أن سلامة الصدر لا تنافي القوة في الحق، وإنما تنافي فساد القصد، واتباع الهوى، والظلم في الخصومة، والتشفي للنفس عند الحكم والرد والإنكار.

وهنا يظهر غلط طائفتين:
طائفة جعلت صلاح الباطن دعوى مجردة لا يترتب عليها علم ولا عدل ولا سنة، فصار أحدهم يتكلم في "القلوب البيضاء" و"سلامة الصدر" ثم هو يميع الأصول، ويهدم الفروق، ويضعف معاني الولاء والبراء، ويكره البيان في موضع البيان.
وطائفة أخرى غلت في باب الرد والإنكار حتى صارت الخصومة عندها حظوظًا، وأورثها ذلك قسوةً وظلمًا وسوء قصد، وظنت أن هذه الشدة عين الحق، وما علمت أن الحق ما وافق السنة ظاهرًا وباطنًا.
وأهل السنة براء من الطائفتين، إذ يجمعون بين نور العلم، وعدل الحكم، وسلامة الباطن، وإقامة الشرع.

وعلى هذا فالكلام المنقول عن معاليه، إذا رد إلى هذه الأصول، كان كلامًا مستقيم المعنى، حسن المقصد، محتاجًا إلى هذا البيان الذي يرفع إجماله، ويكشف حدوده، ويمنع من تنزيله في غير موضعه.
فإن أعظم ما يفسد على الناس فهم المعاني الصحيحة إنما هو الإطلاق في الألفاظ المجملة، ثم حملها على غير ما أراده أهل العلم.
فإذا قيل أن سلامة الصدر سببٌ للقبول، فليعلم أن القبول بيد الله، وأن سببه الأعظم محبة الله لعبده، وأن محبة الله لعبده تكون باتباع رسوله صلى الله عليه وسلم، كما قال تعالى: {قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله}.
وإذا قيل أن هذا من الكرامة، فليعلم أن أعظم الكرامة لزوم الاستقامة، وأن الكرامة لا تثبت لأحدٍ بمجرد دعوى القبول أو التأثير، بل العبرة بحقيقة الاتباع، وصحة المعتقد، ولزوم السنة، والبراءة من الأهواء والبدع.

فهذا هو المحكم في هذا الباب، فأن سلامة الصدر ليست لفظًا وعظيًا مجردًا، بل هي شعبة من شعب الإيمان، وفرع عن سلامة القلب، ولا تصح إلا مع العلم والعدل، ولا يتم نفعها إلا مع موافقة السنة، وما يترتب عليها من القبول والتأثير فداخل في فضل الله القدري، لا في دعوى يستقل بها العبد، ولا في ميزانٍ يوزن به الحق من الباطل بمعزل عن الوحيين وما أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم.

ونسأل الله عز وجل أن يصلح قلوبنا، وأن يطهر صدورنا من الغل والحسد والدغل، وأن يجعل محبتنا وبغضنا وعطاءنا ومنعنا لله رب العالمين، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، والعدل في الرضا والغضب، والبصيرة في الدين، والاستقامة على السنة حتى نلقاه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه: خالد بن داود العُرُفَه التميمي، غفر الله له ولوالديه، وجعل ذلك خالصًا لوجهه، موافقًا للكتاب والسنة على فهم سلف الأمة.